حقـوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول الـعـالـم

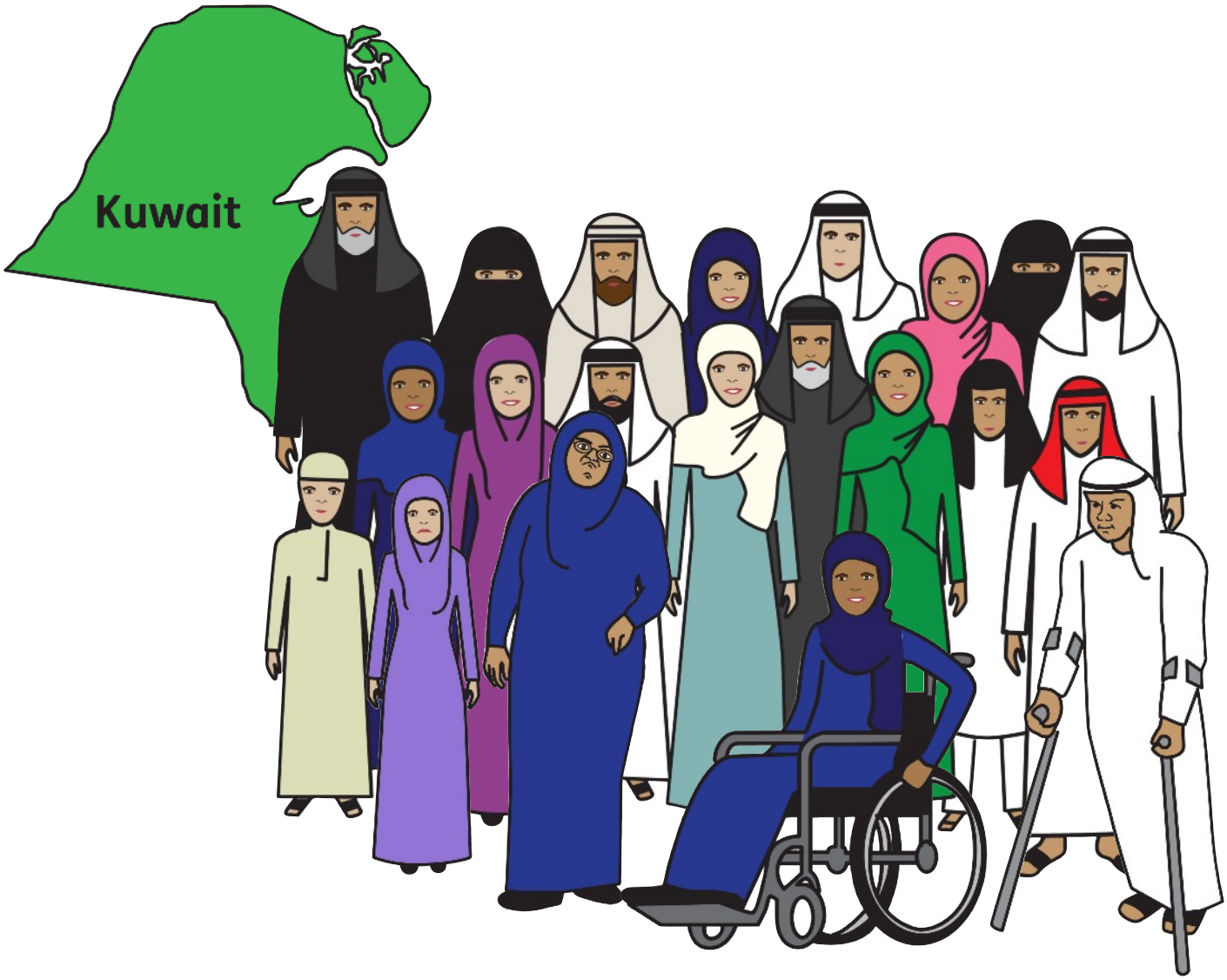

ما الذي يحدث في دولة الكويت؟

هذه نسخة مبسطة عن:
تقرير المقررة الخاصة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقةأ ثناء زيارتها لدولة الكويت
(A/HRC/43/41/Add.1)

محتوى التقرير

صفحة

نبذة عن التقرير 1

نبذة عن دولة الكويت 3

الأشخاص من ذوي الإعاقة في دولة الكويت 6

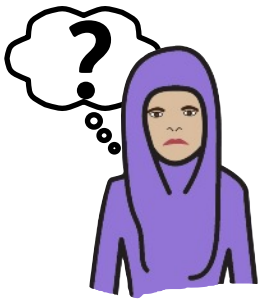

ما الذي يجعل الأمور صعبة؟ 12

حقوق الإنسان والأشخاص من ذوي الإعاقة 19

ما هي الخطوة التالية 44

معاني المصطلحات 57

ستكون الكلمات الصعبة مكتوبة بخط **عريض**
سيكون شرح الكلمات موجودا في نهاية هذا التقرير.

نبذة عن التقرير

في كل عام تقوم **المقررة الخاصة** عن الأشخاص ذوي الإعاقة بكتابة تقارير إلى **الامم المتحدة** عن **حقوق الإنسان** والأشخاص ذوي الإعاقة.

كاتالينا ديفانداس هي المقررة الخاصة. وهي تعمل على مساعدة الدول لفهم كيفية التأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يحصلوا على حقوقهم الإنسانية.

تتكون الامم المتحدة من ١٩٣ دولة تعمل معا من أجل عالم أفضل وأكثر أمانا للجميع.

هذه نسخة مبسطة من تقريرها عن زيارتها لدولة الكويت في نهاية شهر نوفمبر عام ٢٠١٨

قامت الحكومة بدعوة المقررة الخاصة لزيارة البلاد. وقد قابلت وزراء ومسؤولين حكوميين ومجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.

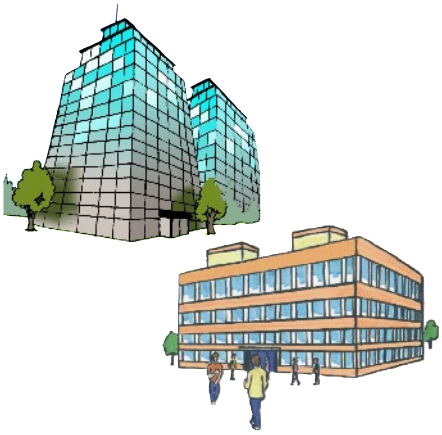

وقد قامت بزيارة مستشفيات ومدارس ووحدات الخدمات التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة كما قابلت فريق الامم المتحدة في دولة الكويت.

تتوجه المقررة الخاصة بالشكر إلى كل من قام بمساعدتها على فهم طبيعة الحياة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت.

٢ نبذة عن الكويت

ماذا تعرف عن الكويت؟

تقع دولة الكويت في الشرق الأوسط.

تعتبر دولة الكويت من أكبر دول العالم المصدرة للبترول. وهي من أغنى دول العالم.

لا يتجاوز عدد سكانها أربعة مليون ونصف نسمة. ٦ من أصل ١٠ هم من الذكور.

و٧ من أصل ١٠ هم من العمالة الوافدة من بلاد أخرى

في عام ٢٠١٣ قامت الحكومة بالتوقيع على اتفاقية دولية تسمى باتفاقية الامم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي تنص على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على كافة الحقوق الإنسانية كباقي البشر.

مما يجعل الحكومة مسؤولة عن التأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يحصلون على جميع حقوقهم الإنسانية في دولة الكويت.

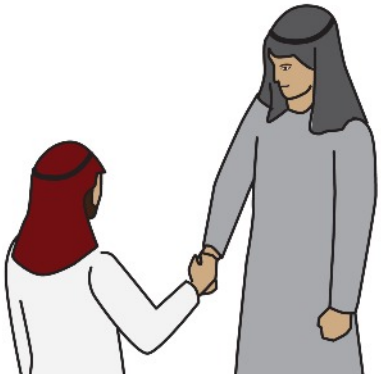

كل إنسان له حقوق إنسانية، ومن حق كل إنسان أن يعامل بعدل وبمساواة واحترام.

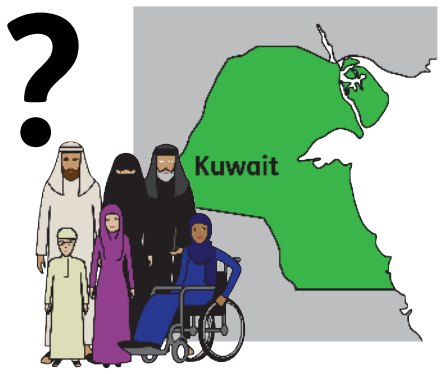

كم عدد السكان من الأشخاص ذوي الإعاقة

الحكومة ليست على علم بعدد سكانها من الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت.

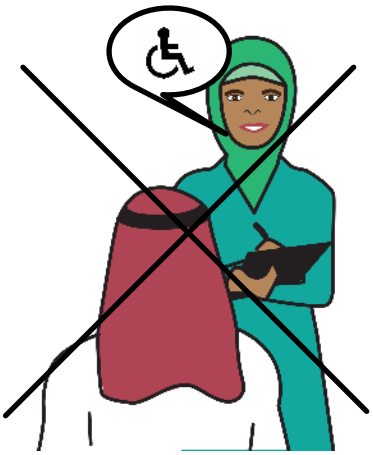

لا يتم السؤال عن وجود إعاقة أثناء جمع المعلومات عن السكان.

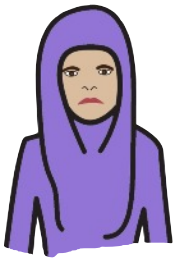

مما يجعل من الصعب معرفة ما يمرون به

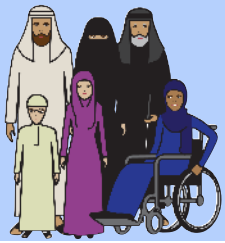

٣ الأشخاص من ذوي الإعاقة في الكويت

قامت دولة الكويت بالتوقيع على اتفاقية ذوي الإعاقة واتفاقيات أخرى حول حقوق الإنسان.

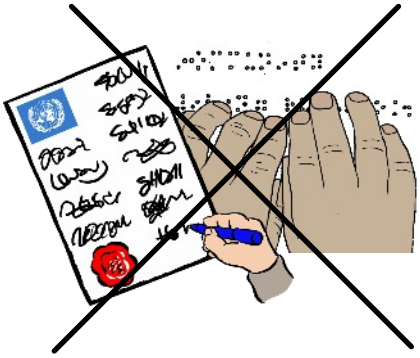

ولكن لم تقم الحكومة بالتوقيع على اتفاقية تجعل المعلومات المطبوعة متاحة للأشخاص المكفوفين.

يوجد قانون رئيسي يعمل على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت :

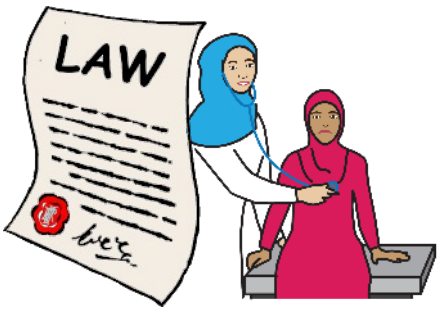

ينص هذا القانون على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على صحة جيدة وفرص العمل والتعليم و**الحماية الاجتماعية** مثل أي شخص آخر.

ولكن القانون لا يقوم بكل ما يجب عمله، وإليكم بعض الامثلة التي تشير إلى عدم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على

- الحق في التصويت.

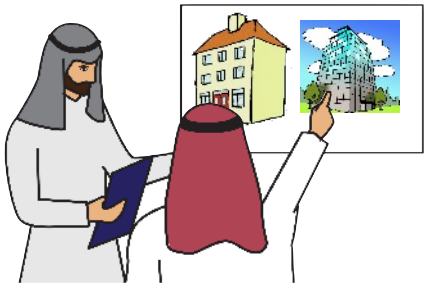

- الحق في **الأهلية القانونية**

- الحق في عدم الحجر على حرياتهم.

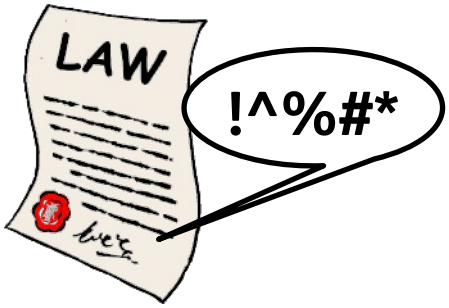

كما تستعمل بعض القوانين كلمات غير لائقة عند التحدث عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

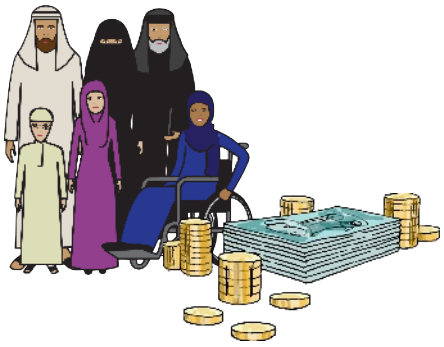

لقد سعدت المقررة الخاصة بالخطط الحكومة لإنفاق المال من أجل الدمج الكلي للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بحلول عام ٢٠٣٥

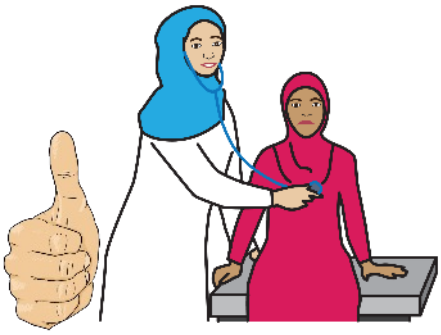

وذلك باتخاذ الخطوات التالية:

- توفير رعاية صحية أفضل تمكن من اكتشاف وجود الإعاقة في مراحل مبكرة.

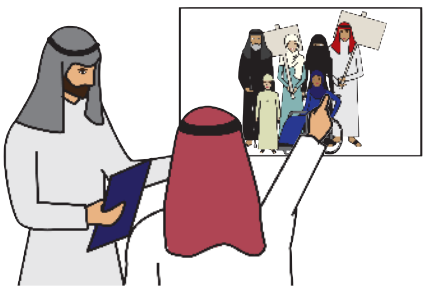

- مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على فهم حقوقهم.

- دعم الأشخاص ذوي الإعاقة على أن يكونوا أكثر انخراطا في المجتمع

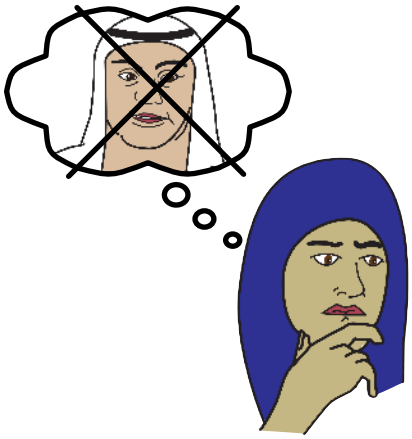

- القضاء على الصورة النمطية وخصوصا المتعلقة بالذين لديهم صعوبات في التعلم.

- العمل على حصول المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة على تعليم جيد وفرص للعمل.

- العمل على وضع خطط تجعل وسائل النقل والمنشآت مجهزة للاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة

- تشجيع المنظمات العامة والخاصة للعمل معاً لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة

تعتقد المقررة الخاصة أن هذه خطة جيدة.

ولكن على الحكومة توضيح:

- من سيقوم بعملية التنفيذ.

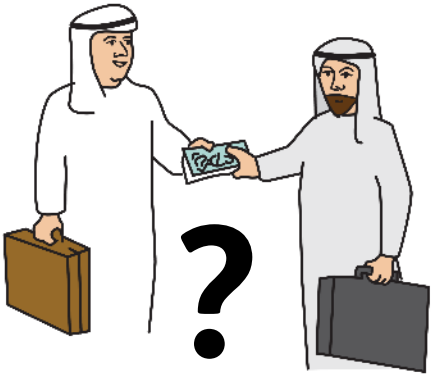

- من سيقوم بالتمويل.

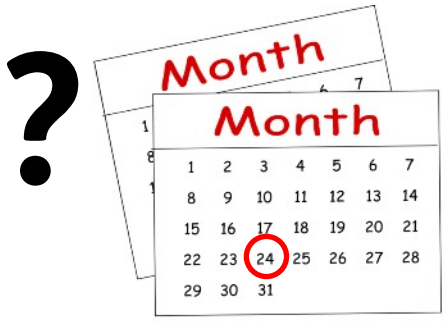

- متى سيتم التنفيذ

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة هي جهة حكومية تعمل على توفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت. فهي تعمل على التأكد من أن الحكومة تضع في اعتبارها الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء عمليات التخطيط.

وتعتقد المقررة الخاصة هذه خطوة ذات أهمية، وعلى السلطات العمل جنبا إلى جنب مع منظمات ذوي الإعاقة للتأكد من عدم تهميشهم.

وقد صرحت المقررة الخاصة بأن دولة الكويت تحتاج إلى وجود منظمة مستقلة تعمل على التأكد من كيفية تطبيق الحكومة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويجب أن تضم هذه المنظمة أشخاصا من ذوي الإعاقة

٤. ما الذي يجعل الامور صعبة؟

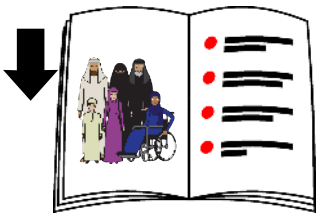

عدم توافر المعلومات الكافية عن الأشخاص ذوي الإعاقة

اكتشفت المقررة الخاصة أنه ليس لدى الحكومة الكويتية معلومات كافية عن الأشخاص ذوي الإعاقة تمكنها من سن القوانين وتوفير الخدمات اللازمة لهم.

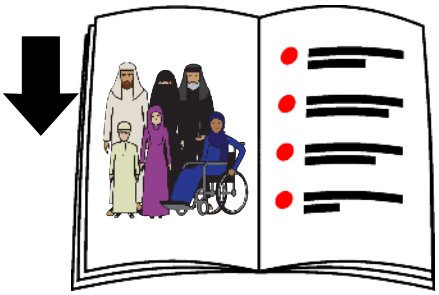

ليست هناك معلومات كافية عن المواطنين والوافدين من الأشخاص ذوي الإعاقة.

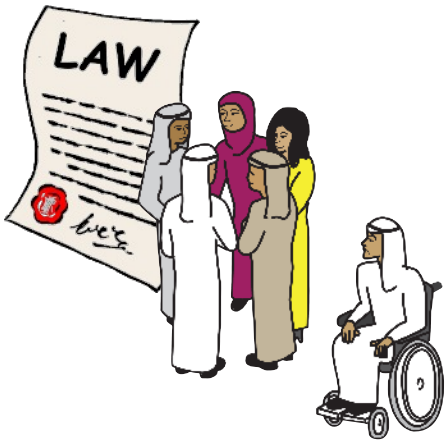

نظره العديد من الأشخاص في دولة الكويت إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

إن قانون الإعاقة الكويتي لا يجرم التمييز ضد الأشخاص بسبب اعاقتهم.

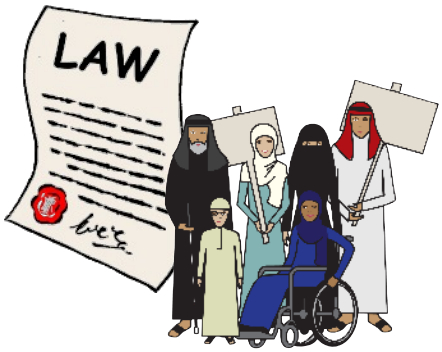

ولكن القانون ينص على أنه يجب على الحكومة مساعدة العامة والأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم على فهم حقوقهم

كما تقوم القيادات الدينية بتوعية الناس بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولكن الكثير من الأطفال والبالغين من الأشخاص ذوي الإعاقة مخفيون في منازلهم بعيدا عن الأنظار.

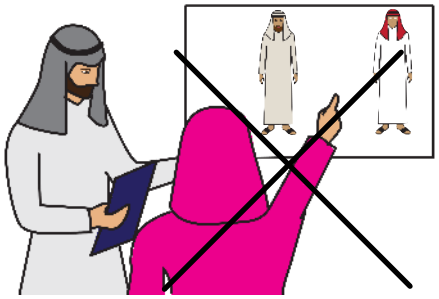

ليس لدى الكثير من النساء والبنات من ذوي الاعاقة الحق في اختيار الزوج أو التعلم أو الحصول على وظيفة.

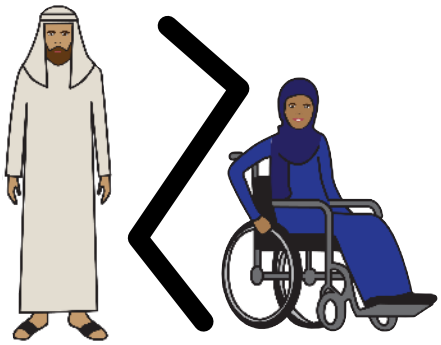

وصرح البعض للمقررة الخاصة بأن بعض الأزواج يطلق زوجته في حالة تعرضها لإعاقة.

لاحظت المقررة الخاصة أن القوانين والخدمات المقدمة في دولة الكويت تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم مرضى ويحتاجون إلى الرعاية.

مما يجعل من الصعب تمكينهم من اتخاذ قراراتهم الخاصة أو العمل من أجل إعالة أنفسهم.

كما يقوم القانون بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يحملون الجنسية الكويتية.

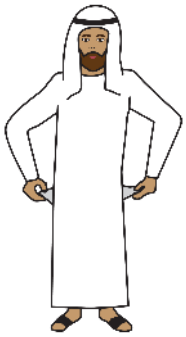

وبالأخص **البدون** الذين يعتبرون من أفقر سكان الدولة.

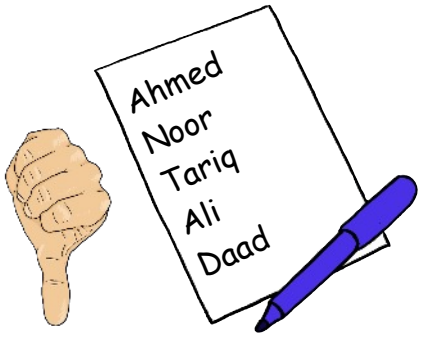

فهم يواجهون صعوبات في **التسجيل** للحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

سهولة الوصول

في عام 2017 قامت الحكومة بالموافقة على قواعد لتصميم بنايات يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها.

توجد أماكن مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في مواقف السيارات الخاصة بالمنشآت الحكومية والمراكز التجارية ومراكز الأعمال.

وعلى الرغم من أن المقررة الخاصة سعدت بهذا، إلا أنها ترى أن هذه التغييرات في أغلب الحالات تساعد الذين لديهم إعاقة بدنية فقط

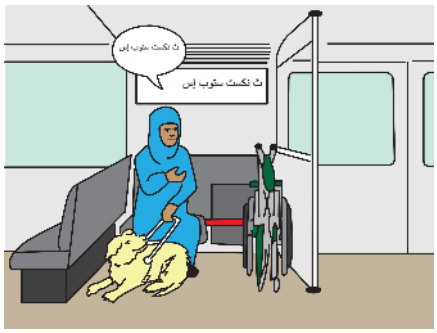

على الحكومة بذل جهد إضافي لجعل البنايات ووسائل النقل مجهزة ويسهل استخدامها من قبل المكفوفين والصم والذين لديهم صعوبات في التعلم أو إعاقات ذهنية.

وذلك يتضمن المناطق الفقيرة التي يعيش فيها كثير من الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الكويتية.

ترى المقررة الخاصة بأن الحكومة تعمل جاهدة لتسهيل الحصول على المعلومات، وذلك عن طريق:

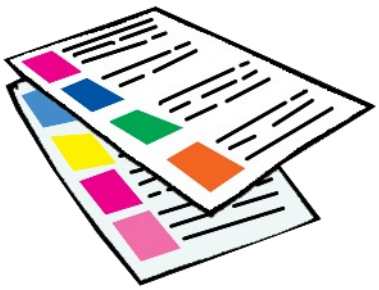

- توفير المعلومات اللازمة للأشخاص الذين لديهم صعوبات في التعلم.

- **وصف صوتي** للمسلسلات التلفزيونية الرئيسية

- وجود **متحدثين بلغة الاشارة** في نشرة الأخبار والمناسبات والمؤتمرات وكذلك في الطوارئ.

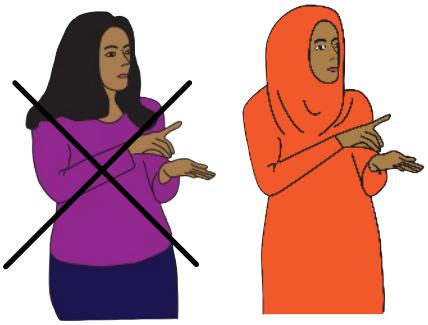

لا تستخدم لغة الإشارة الكويتية في نشرة الأخبار والمناسبات والمؤتمرات وكذلك في الطوارئ.

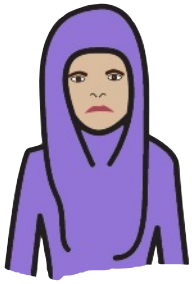

وهذا يزعج الكثير من الصم.

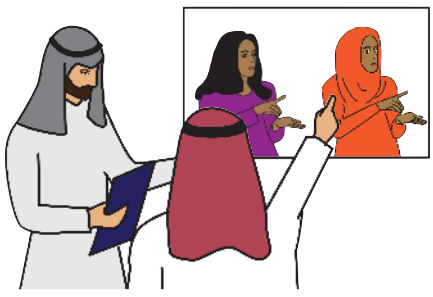

إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعطي الحق للصم في اختيار لغة الإشارة التي يريدون استخدامها.

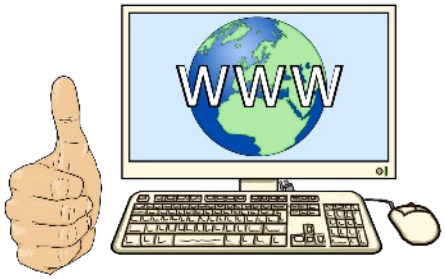

كما ترى المقررة الخاصة بأن الحكومة تعمل جاهدة لتسهيل الوصول إلى المواقع الإلكترونية.

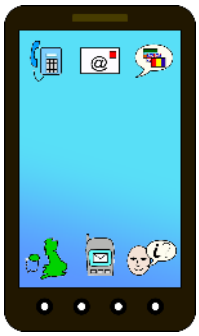

لكن لا يوجد ما يكفي من خدمات أو أشخاص من ذوي الإعاقة على علم بطرق استخدام **التكنولوجيا** كوسيله تواصل سهلة وغير مكلفة.

٥. حقوق الإنسان والأشخاص من ذوي الإعاقة

المشاركة في الحياة السياسية

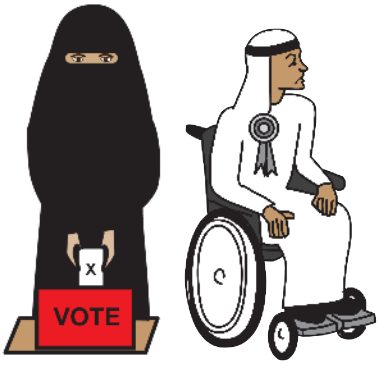

السياسة تعني المشاركة في طريقة إدارة البلد مثل التصويت أو ان تكون عضوا في الأجهزة الحكومية المحلية أو الوطنية

تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحكومة المحلية أو الوطنية وفي القرارات التي لها تأثير على الجميع.

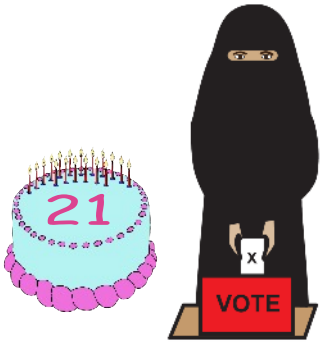

يحق للمواطنين في دولة الكويت التصويت عند بلوغ سن٢١عاما.

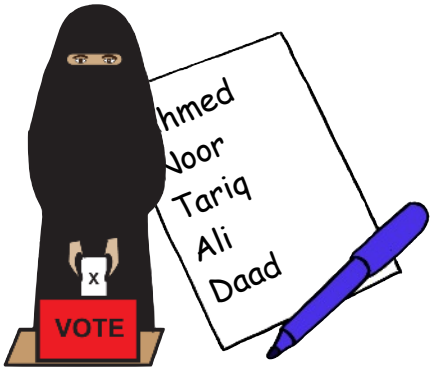

يجب عليهم التسجيل من أجل التصويت.

من حق كل من تجاوز سن الثلاثين وقد قام بالتسجيل أن يرشح نفسه **للانتخابات** ليكون عضوا في أجهزة الحكومة.

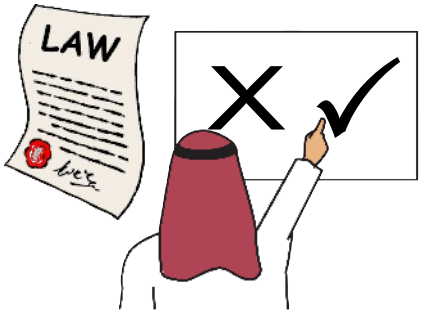

ولكن القانون يعطي حق التصويت فقط للقادرين على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

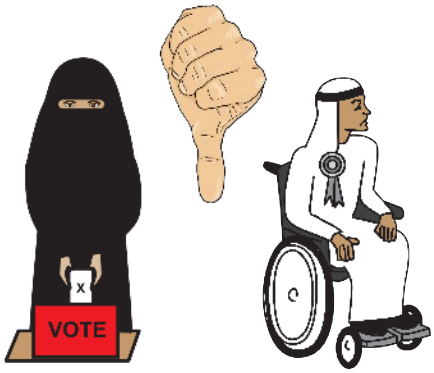

تعتقد المقررة الخاصة أن هذا يجعل التصويت صعبا على بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة وكذلك المشاركة في أي أمور متعلقة بإدارة البلاد كما يصعب على بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة الخروج من أجل التصويت.

المشاركة في اتخاذ القرارات

تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه يجب أن تسعى الحكومة لمعرفة ما رأي الأشخاص ذوي الإعاقة حول القوانين والخطط التي تؤثر على الجميع

لقد قامت الحكومة الكويتية بتكوين مجموعات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة

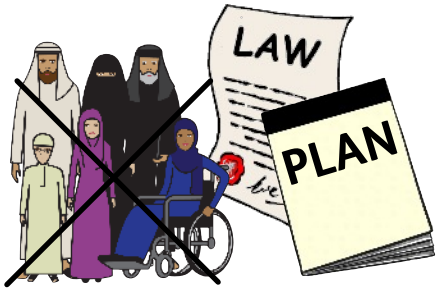

ولكن وجدت المقررة الخاصة أنه لا توجد مشاركة فعلية من الأشخاص ذوي الإعاقة في سن القوانين أو وضع الخطط المتعلقة بالإعاقة أو الحقوق الأخرى.

فهي ترى أنه من حق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم المشاركة في القرارات التي لها تأثير على جميع سكان الكويت.

يجب على الحكومة التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وليس فقط مع الأشخاص الذين يقومون على خدمتهم. وهذا يتضمن النساء والبنات والشباب من الأشخاص ذوي الإعاقة.

الالتحاق بالمدارس والجامعات

ينص القانون في دولة الكويت على حق الأطفال والطلاب من ذوي الإعاقة في الحصول على فرص متساوية مع باقي الأشخاص للالتحاق بالمدارس والجامعات.

كما ينص القانون على حق جميع الأطفال الكويتيين في الحصول على **تعليم ابتدائي** بالمجان.

عند الانتهاء من التعليم المدرسي يستطيع الأشخاص من ذوي الإعاقة التدريب للعمل.

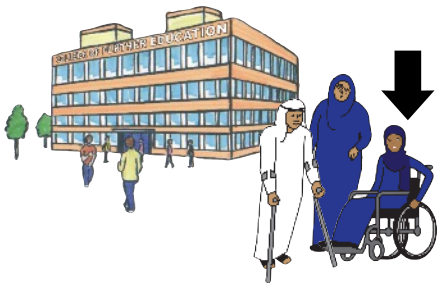

ولكن القليل فقط هم من يلتحقون بالكليات والجامعات.

لقد سعدت المقررة الخاصة بتحسن بعض الأوضاع.

ولكنها قلقة لأن الكثير من الأطفال من ذوي الإعاقة يرتادون مدارس خاصة بعيدا عن باقي الأطفال.

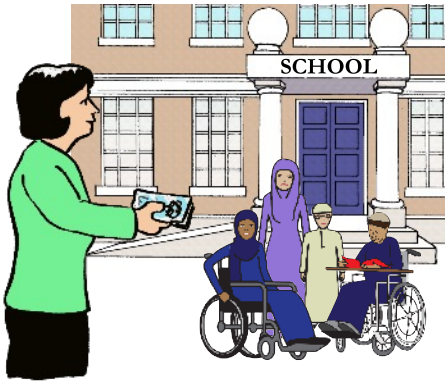

تقوم الحكومة بالإنفاق على الأطفال الكويتيين من ذوي الإعاقة للذهاب إلى المدارس الخاصة.

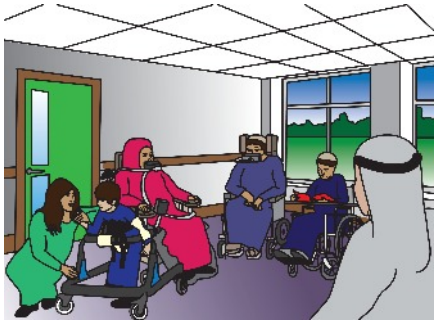

ولكنهم يدرسون في فصول منفصلة.

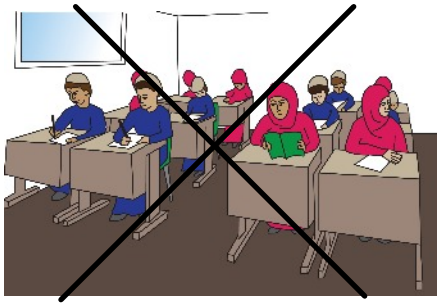

فهذا يعني عرقلة ما تقوم به الحكومة من أجل دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية.

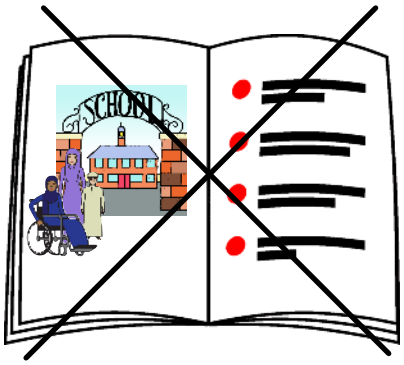

ليست لدى الحكومة معلومات كافيه عن الأطفال الذين لا يحملون الجنسية الكويتية والأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس.

تعتقد المقررة الخاصة أن كثيرا من أطفال البدون من ذوي الإعاقة يفتقدون الكثير لعدم قدرة ذويهم على تحمل تكاليف المدارس الخاصة.

وترى المقررة الخاصة بأنه يجب على الحكومة وضع خطة للتأكد من أنه يتم دمج جميع الأطفال من ذوي الإعاقة في المدارس الخاصة والحكومية.

وهذا يعني التأكد من أن المدارس مجهزة بالموظفين المؤهلين والمعدات ووسائل التدريب المناسبة.

الحصول على وظيفة

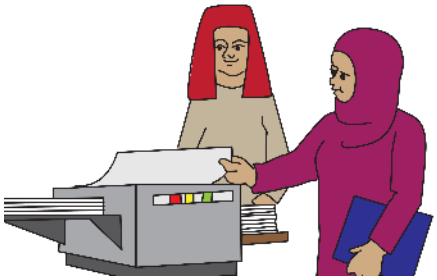

لا يجب التقليل من شأن الأشخاص من ذوي الإعاقة فمن حقهم الحصول على فرص متساوية للعمل.

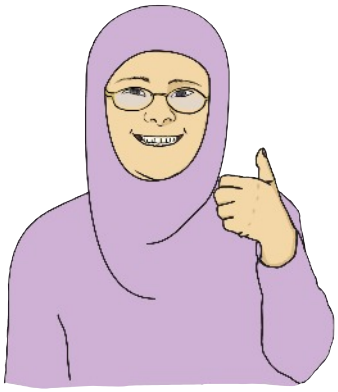

يعتبر العمل من أهم الطرق لدمج ذوي الإعاقة في المجتمع. فهو يجعلهم يشعرون بالرضا عن أنفسهم ويعطيهم الفرصة لإثبات مهاراتهم للغير.

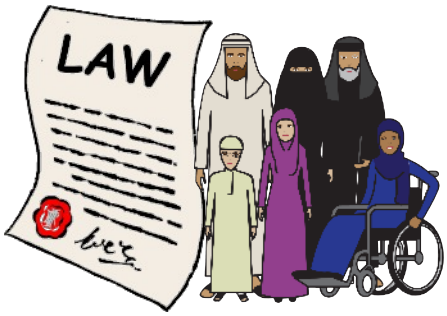

ولقد وضعت الحكومة قوانين لإلزام الشركات الحكومية والخاصة بتوظيف على الأقل عدد محدد من الكويتيين من ذوي الإعاقة.

من حق الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد من لا يقوم بتنفيذ ذلك.

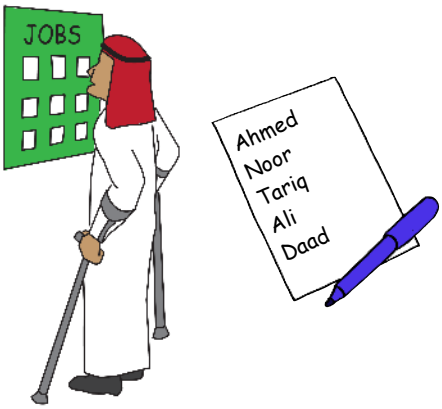

كما توجد أيضا لائحة تضم أسماء الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يبحثون عن عمل.

على أصحاب الأعمال القيام ببعض التغييرات لإعطاء فرص متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة للعمل لديهم.

وتعتبر المقررة الخاصة هذا بداية طيبة.

ولكن في العام الماضي لم يعمل سوى ١٩ شخصا من الأشخاص ذوي الإعاقة في شركات خاصة. و٢٨٣ شخصا في شركات حكومية.

وذلك للأسباب الآتية:

- ما زال البعض يعتقد أن الأشخاص من ذوي الإعاقة يحتاجون إلى رعاية ولا يستطيعون العمل.

- قلق الأشخاص من ذوي الإعاقة على فقدهم **معاش** الإعاقة في حال حصولهم على وظيفة.

- عدم قدرة الأشخاص من ذوي الإعاقة على إتمام دراستهم

- المباني وأماكن العمل غير ميسرة لاستخدامهم.

ويزداد الأمر سوءا عندما يتعلق بالأشخاص من ذوي الإعاقة غير الكويتيين. فالقانون لا يعمل على حمايتهم

الحماية الاجتماعية

تعمل الحماية الاجتماعية على إعطاء فرص حياتية متساوية للجميع.

عل سبيل المثال:

- الحصول على الطعام الكافي

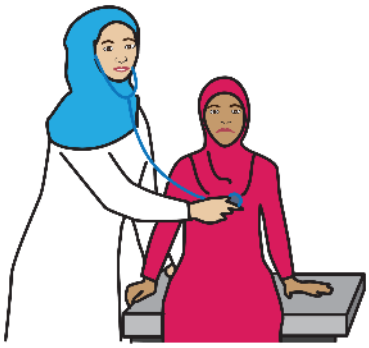

- الرعاية الصحية الأساسية

- الحصول على المال للمساعدة على الإنفاق في حالة عدم القدرة على العمل.

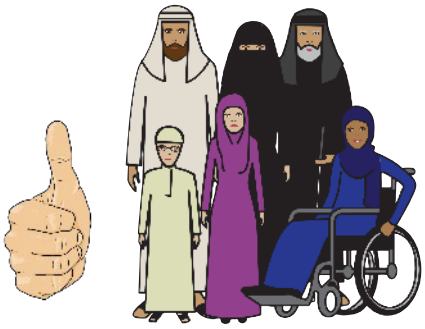

يحظى المواطنون من ذوي الإعاقة على حماية اجتماعية جيدة للغاية.

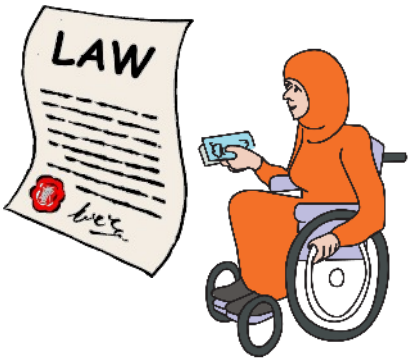

فإن القانون ينص علي حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على إعانات

تشمل الإعانات مساعدة مالية من أجل

- المساعدة في الأشغال المنزلية

- سائق

- إسكان

- الأشخاص من ذوي الإعاقة الأقل من ٢١ عاما.

- معاش الإعاقة للأشخاص الذين يبلغون أكثر من ٢١ عاما ولا يستطيعون العمل بسبب الإعاقة.

- المرأة التي ترعى شخصا من ذوي الإعاقة.

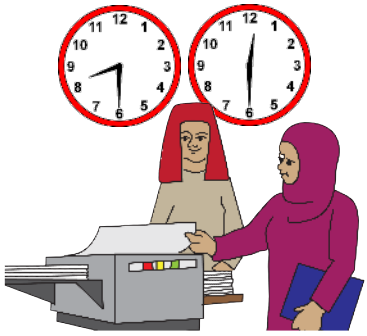

يحصل الموظفون من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم على مزايا أخرى مثل العمل لعدد ساعات أقل والحصول على إجازات أكثر.

تعتقد المقررة الخاصة بأن الإعانات هي من أهم الطرق التي تعمل على توفير المال الكافي للأشخاص ذوي الإعاقة.

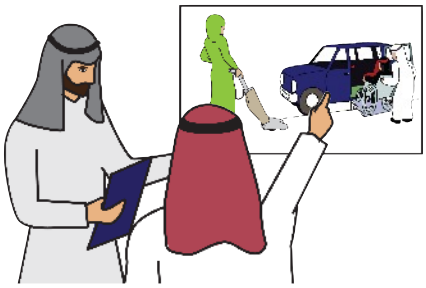

فعلى هذا الأساس يستطيعون أن يقرروا نوع الدعم الذي يحتاجون إليه والجهات التي ستقوم بالدفع.

ولكن يجب أن يكون من ضمن الاعانات المساعدة على الاندماج في المجتمع.

ولكن يعاني هذا النظام من الكثير من المشكلات.

فعلى الكثير من الأشخاص التوجه إلى المحكمة لإثبات الإعاقة ليحصلوا على الاعانات

استعانت الحكومة بالمقررة الخاصة لمعرفة طرق تساعدهم على تحسين الأوضاع.

وسوف تعمل المقررة الخاصة على مساعدة الحكومة في ايجاد طرق عادلة لتحديد الذين يستحقون الحصول على الاعانات

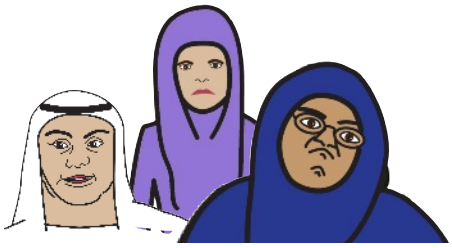

وتريد منهم أن يضعوا في الحسبان الأشخاص الذين لديهم مشاكل في الصحة النفسية

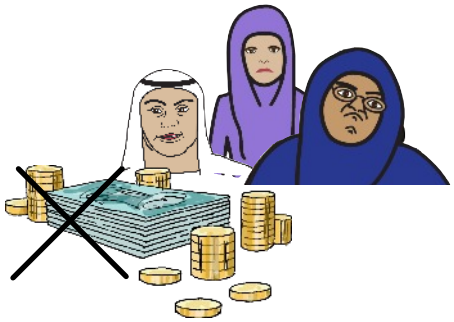

في الوقت الحالي لا يعتبر القانون هذه المشاكل نوعا من أنواع الإعاقة وبالتالي لا يمكنهم الحصول على اعانات الإعاقة.

تقول المقررة الخاصة أن هذا نوع من التمييز.

هذا يعني أن هؤلاء الناس يعاملون على أنهم مرضى.

استقلالية العيش في المجتمع

يجب توفير الدعم اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة للعيش ضمن المجتمع. وهذا يتضمن البالغين والأطفال الذين يحتاجون للكثير من المساندة بسبب إعاقتهم.

يمنح القانون الكويتي بعض المواطنين من ذوي الإعاقة وعائلاتهم الفرصة للحصول على المساعدة المالية من أجل دفع الإيجار أو شراء أو بناء مسكن بشرط أن تنطبق عليهم بعض الشروط.

وقد أعربت المقررة الخاصة عن قلقها بشأن تسهيل القانون لعمليات بناء دور إقامة كبيره ليعيش فيها الأطفال من ذوي الإعاقة منعزلين عن المجتمع.

فعندما قامت المقررة الخاصة بزيارة دولة الكويت وجدت أن ٦٠٠ شخص تقريبا من ذوي الإعاقة يعيشون في أماكن من هذا النوع.

وتعتقد المقررة الخاصة أنه من الخطأ عزل الأشخاص من ذوي الإعاقة عن المجتمع دون إعطائهم الفرصة في اختيار المكان الذين يرغبون العيش فيه.

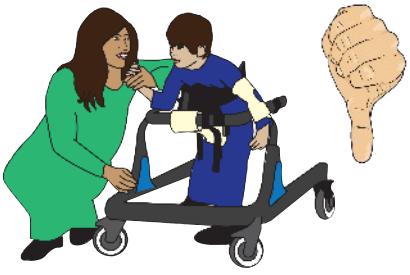

فهذا يعود بالسلب على الأطفال بوجه خاص لأنهم يجب أن يعيشوا مع أسرهم أو كجزء من المجتمع.

وقد صدمت المقررة الخاصة عند زيارتها لأحد دور الرعاية الكبرى في دولة الكويت عندما وجدت ذوي الإعاقة:

- يرتدون زيا موحدا.

- يعاملون على أنهم مرضى

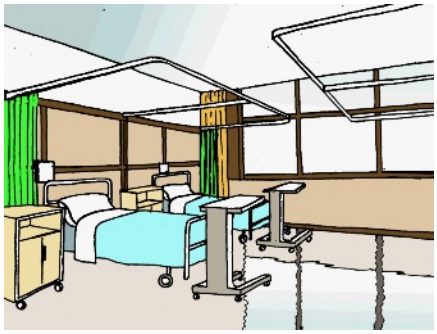

- ينامون في غرف تشبه عنابر المستشفيات

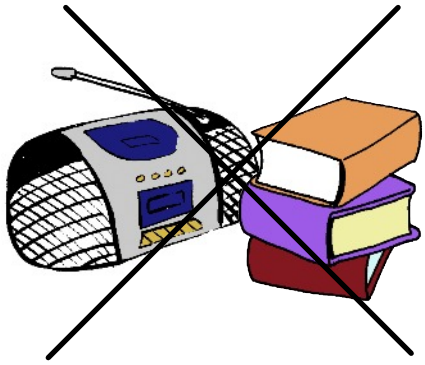

- ليست لديهم متعلقات خاصة

- تتم مراقبتهم طوال الوقت

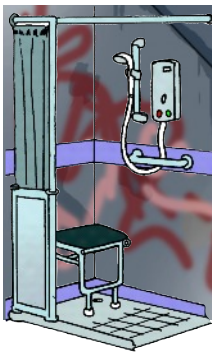

- يتشاركون في أماكن الاستحمام ذات روائح كريهة ولا ينعمون بالخصوصية

رأت المقررة الخاصة أن الحكومة تعمل جاهدة على تقليل عدد الأشخاص الذين يعيشون في أماكن كهذه. ولكن يمكن عمل المزيد

الصحة

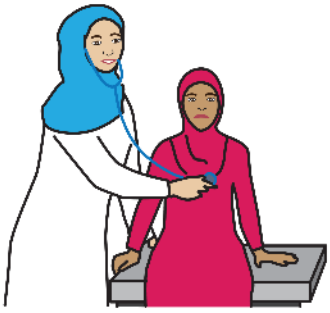

تنص اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة على حق الجميع في أن ينعموا بصحة جيدة.

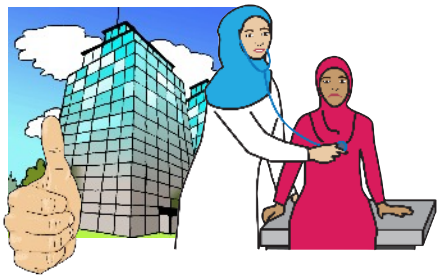

يحصل المواطنون الكويتيون من ذوي الإعاقة على خدمات صحية جيدة بالإضافة إلى عيادات ومستشفيات خاصة بهم.

كما يحصل البعض على الدعم لتلقي العلاج في الخارج عندما لا يكون متوافرا بدولة الكويت.

يتمتع الأشخاص من ذوي الإعاقة أيضًا بتوفر الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الميسرة.

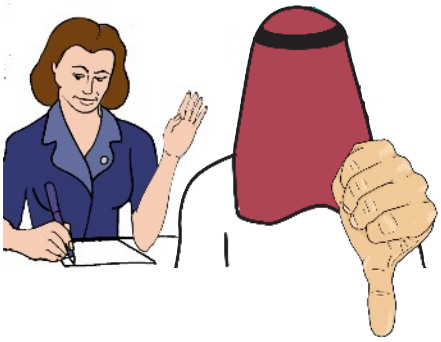

ولكن لا يحصل الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين ينتمون إلى الجنسيات الأخرى على رعاية صحية مماثلة.

يتوجب عليهم إنفاق المال للحصول على رعاية صحية من القطاع الخاص. ولكن الكثير منهم لا يقدر.

تعمل الحكومة على توفير سماعات الأذن الطبية والكراسي المتحركة لمن يحتاجها.

ولكن ترى المقررة الخاصة أنه يجب أيضا تعريف الناس على التقنيات المساعدة الأخرى التي ستمكنهم من الاستقلال والبقاء بصحة جيدة.

كما سعدت المقررة بمحاولات الحكومة لدعم الأشخاص ذوي المشاكل في الصحة النفسية داخل المجتمع بشكل أكبر.

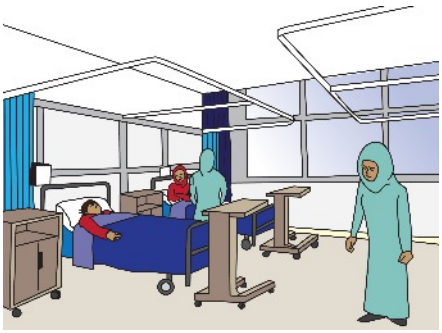

ولكنها صدمت عندما شاهدت كيف تتم معاملة البالغين والأطفال أثناء زيارتها لأحد مستشفيات الأمراض العقلية بدولة الكويت.

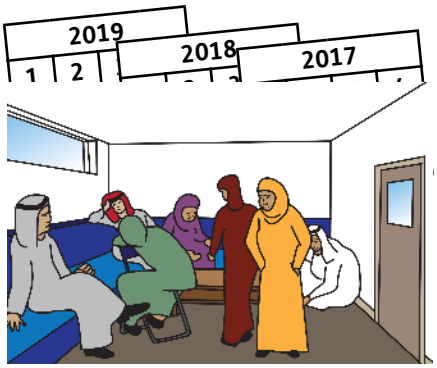

منهم من ظل حبيسا لسنين عديدة في غرف مزدحمة وليس لديهم ما يقومون به.

كما يحصل البعض على أدوية قوية المفعول وأساليب علاجية أخرى بموافقة ذويهم

الأهلية القانونية

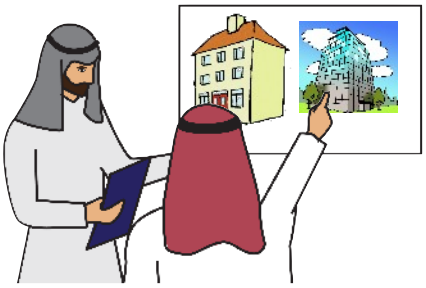

الأهلية القانونية تعطي الحق لكل من تجاوز ال٢١ عاما في اتخاذ قرارات قانونية تؤخذ في الاعتبار.

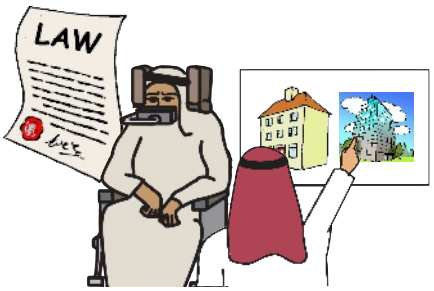

يعطي القانون الكويتي الحق لبعض الأشخاص في اتخاذ القرارات بالنيابة عن الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة.

بعض الأمثلة التي ينص عليها القانون

- يحتاج الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى من يمثلهم أمام المحكمة إذا شعرت المحكمة عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

- يحتاج المكفوفون لوجود **شاهد** عند التسجيل لبعض الأمور، مثل فتح حساب مصرفي

- تقوم الحكومة بإدارة الأموال التي تترك لمن هم دون الأهلية القانونية.

ولكن تعتبر المقررة الخاصة هذا خطأ لأنه يسلب حق الشخص في اتخاذ أو المشاركة في اتخاذ قراراته.

فقد يعاني البعض من الإساءة بسبب القرارات الخاطئة التي يتخذها الآخرون بالنيابة عنهم. وقد يتعرضون أيضا للعزلة القسرية.

ورأت أنه يجب على الحكومة التخلص من القوانين الخاصة بالأهلية القانونية التي تسلب حقوق الأشخاص. وعليها اتباع اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة.

استخدام المحاكم ونظام العدالة

تنص اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة على حق ذوي الإعاقة في اللجوء للشرطة والمحكمة لتقديم الشكاوى بالمساواة مع غيرهم

ولكن هذا صعب في دولة الكويت للأسباب التالية:

- على الرغم من قدره الأشخاص ذوي الإعاقة على الذهاب إلى مباني المحاكم إلا أنهم لا يحصلون على المعلومات الميسرة أو على شرح لما يحدث داخل المحكمة.

- لا يحظى الأشخاص من ذوي الإعاقة بالمساعدة لتقديم الشكاوى.

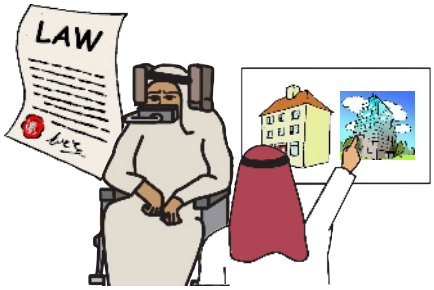

- يحتم القانون ضرورة وجود أحد ينوب عن الشخص من ذوي الإعاقة إذا كانت الإعاقة تعني انه غير قادر على اتخاذ القرارات.

العمل مع الأمم المتحدة والدول الأخرى

تنفق دولة الكويت الكثير من المال من أجل مساعدة الدول الأخرى. يجب أن يشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

يجب على الحكومة التأكد من إعطاء المال فقط للمشاريع التي تشمل وتدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يجب على الفريق التابع للأمم المتحدة المتواجد في دولة الكويت التأكد من ترابط الخطط الموضوعة فيما بينها لضم الأشخاص ذوي الإعاقة. وعليه تعيين أشخاص من ذوي الإعاقة ليعملوا معه.

٦. ما هي الخطوة التالية؟

?

لقد عملت الحكومة الكويتية جاهدة على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على حقوقهم.

لكن يجب على الحكومة الان التأكد من:

- وجود خطط وقوانين مستقبلية جيدة

- أن تشمل هذه الخطط كل من هم من ذوي الإعاقة بدون أن يقتصر ذلك فقط على من يحمل الجنسية الكويتية.

- توفير خدمات أكثر مجاورة لأماكن سكن ذوي الإعاقة وذلك يشمل مراكز الدعم والرعاية الصحية والمدارس وأيضا أماكن العمل.

يجب على دولة الكويت العمل على

تحسين القوانين

- التوقيع على الاتفاقيات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل على إعطاء الناس حقوقهم.

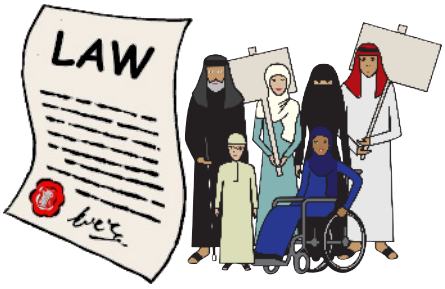

- التأكد من أن القانون يعطي كل من ينتمي إلى جنسيات أخرى الحق في الحصول على حقوقهم.

- التخلص من الخطط والقوانين التي تسلب الأشخاص الأهلية القانونية وتمنع الأشخاص من ذوي الإعاقة من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

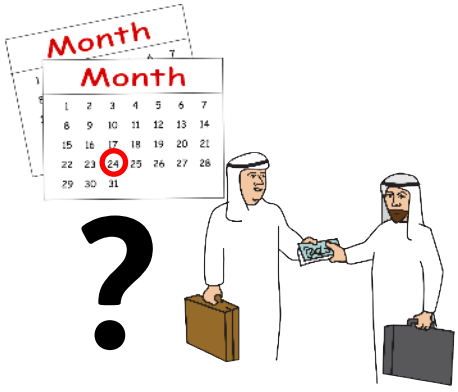

- التأكد من أن الخطط الوطنية تحدد من سيقوم بالتنفيذ بالإضافة إلى تحديد موعد للتنفيذ وكيفية التمويل.

- التأكد من أن جميع الهيئات الحكومية تفهم اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة وتعمل بها

- مطالبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمتابعة أداء دولة الكويت في تنفيذ اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة.

الحصول على معلومات أفضل

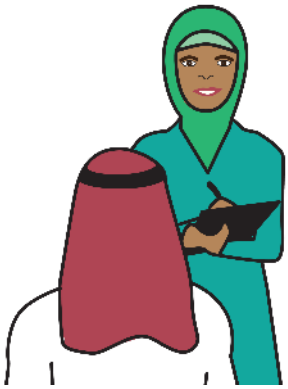

- عند جمع المعلومات حول الأشخاص الذين يعيشون في البلاد يجب طرح أسئلة عن وجود إعاقة.

- جمع معلومات عن الأطفال من ذوي الإعاقة

نظرة الأشخاص لمن هم من ذوي الإعاقة

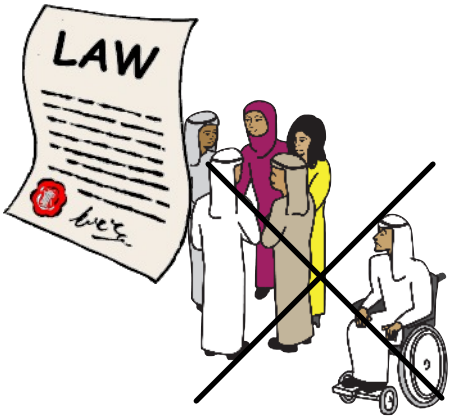

- يجب أن ينص القانون على أنه من الخطأ التمييز ضد شخص ما بسبب إعاقته

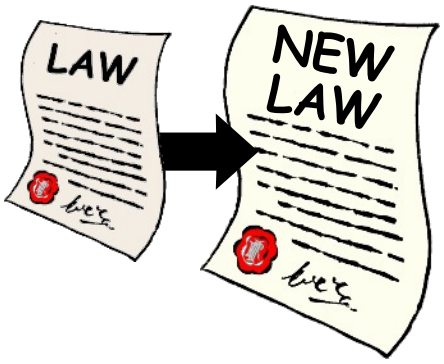

- تغيير الاسلوب الذي يستخدمه القانون عند ذكر الأشخاص من ذوي الإعاقة. الإشارة إليهم كأصحاب الحقوق وإلغاء المصطلحات والعبارات التي ترمز إليهم على أنهم مرضى أو يحتاجون إلى رعاية.

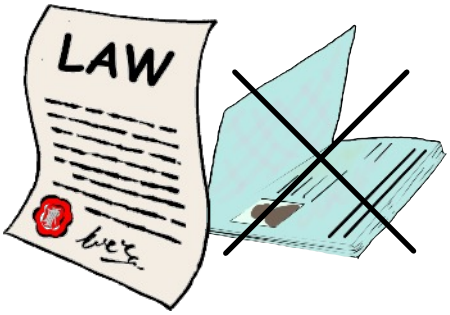

- التأكد من أن القوانين المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة تشمل الأشخاص الذين ينتمون لجنسيات أخرى والبدون بشكل خاص.

- توعية الجمهور عن الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم. بما في ذلك التوعية عن حقوق النساء والبنات من ذوي الإعاقة والأشخاص الذين لديهم صعوبات في التعلم.

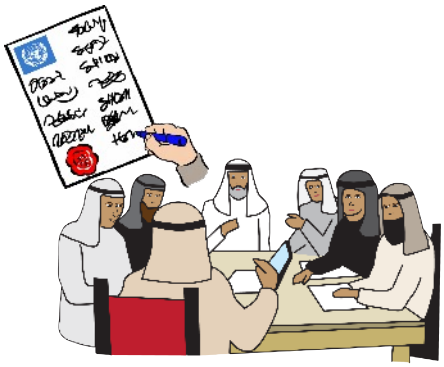

- التأكد من أن العاملين في الحكومة والخدمات الأخرى على علم بكيفية تنفيذ ما يرد في اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة.

عمل نفس الأشياء كالأشخاص الآخرين

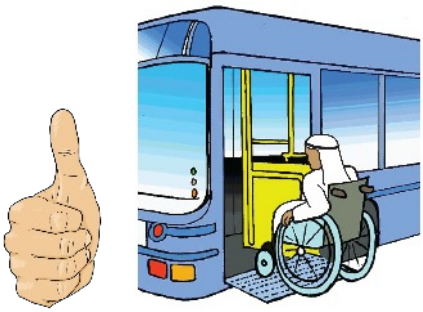

- متابعة العمل في وضع خطط لجعل الطرق والمباني ووسائل النقل مجهزة لاستخدام ذوي الإعاقة، وذلك بما يشمل الأحياء الفقيرة التي يعيش فيها أشخاص غير كويتيين.

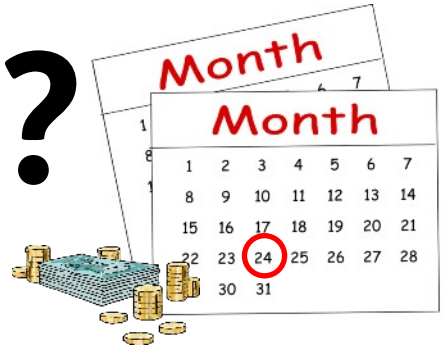

- تحديد موعد لتنفيذ هذه التغييرات، وتخصيص الأموال للإنفاق عليها

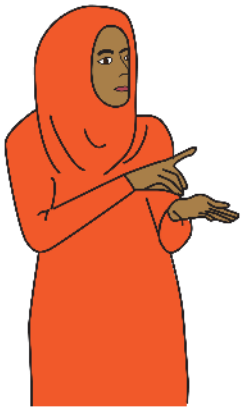

- اعتبار لغة الإشارة الكويتية لغة رسمية وإعطاء الصم حق اختيار اللغة التي يفضلون استخدامها

- تداول المعلومات حول طرق التواصل المختلفة بما في ذلك وسائل استخدام التكنولوجيا الغير مكلفة.

المشاركة

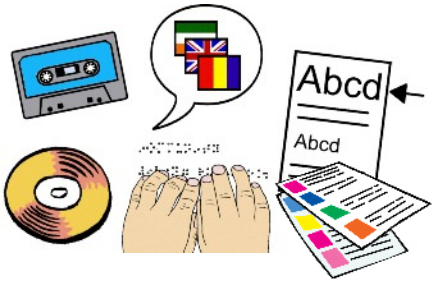

- تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات الخاصة بالانتخابات

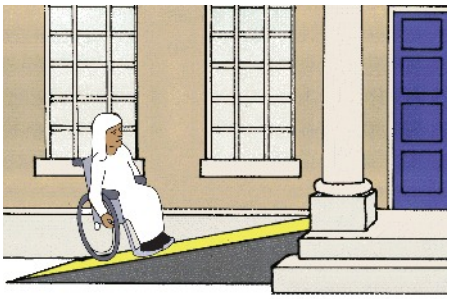

- تسهيل دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني والتصويت دون قيام شخص آخر بذلك من أجلهم

- تدريب موظفي الانتخابات على السماح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في الانتخابات ومساعدتهم على ذلك

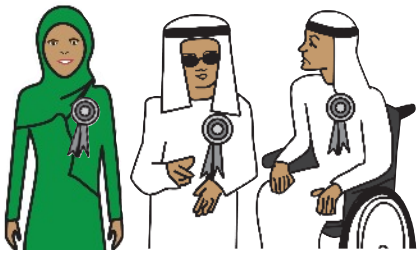

- توفير الدعم للنساء والرجال من ذوي الإعاقة عند ترشحهم لمناصب في الحكومات المحلية والوطنية

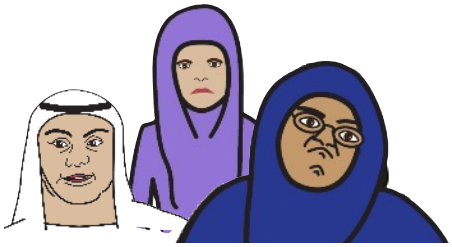

- العمل باتفاقيه حقوق ذوي الإعاقة ودعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتشجيعهم على المشاركة في الحياة العامة. وهذا يشمل أصحاب الأمراض العقلية أو الأشخاص الذين لديهم إعاقات متعددة.

المدارس والجامعات

- كتابة خطة توضح متى ستقوم المدارس والجامعات بتجهيز المباني والعاملين لمساعده الأطفال من ذوي الإعاقة بشكل صحيح.

- التأكد من حصول جميع الأطفال ذوي الإعاقة على تعليم ابتدائي مجاني بما في ذلك أطفال البدون

- تسهيل عملية الالتحاق بالكليات والجامعات على الطلاب من ذوي الإعاقة.

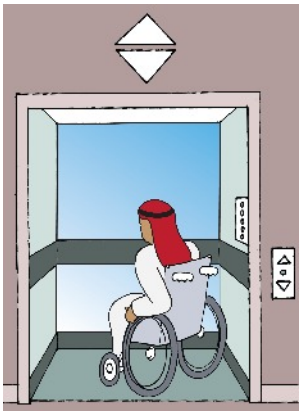

- العمل على تجهيز المباني الجديدة في جامعة الكويت لتسهيل وصول ذوي الإعاقات المختلفة

والحصول على وظيفة

- التأكد من أن الشركات تعمل جاهدة لضم أشخاص من ذوي الإعاقة وإحداث التغييرات التي تساعدهم على الحصول على وظيفة والاحتفاظ بها.

- المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وباقي الموظفين في فرص العمل والحصول على تدريب والحصول على وظائف أفضل.

الحماية الاجتماعية

- التأكد من أن الاموال والاعانات تستخدم لتوفير الدعم والمساعدة اللازمة للأشخاص في مجتمعهم.

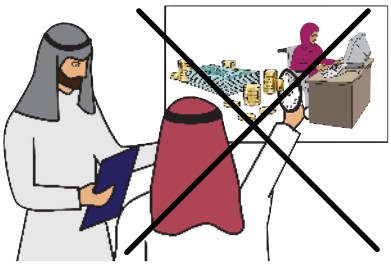

- التأكد من عدم تعارض الحصول على الإعانات مع الحصول على الحقوق الأخرى بمعنى عدم تعريض الشخص للاختيار بين الحصول على الاعانات أو الحصول على وظيفة أو فرصة للدراسة

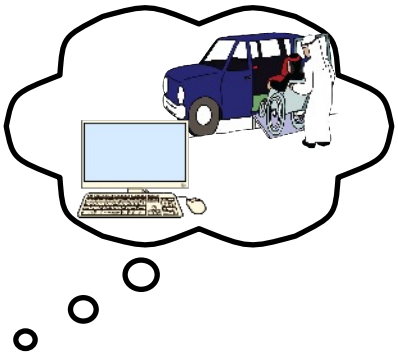

- مراعاة الأشياء الإضافية التي ينفق عليها الأشخاص من ذوي الإعاقة.

- التعامل مع التمييز ضد الأشخاص الذين لديهم مشاكل في الصحة النفسية لأن القانون لا يعتبرها إعاقة.

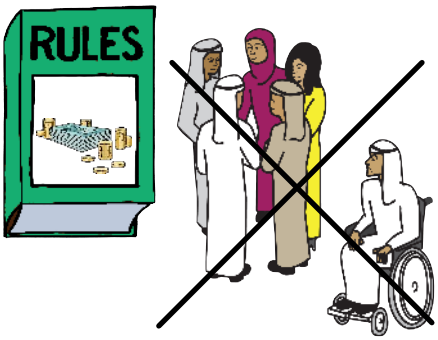

- التأكد من أن القوانين التي تحدد من يستحق الاعانات لا تقوم على التمييز ضد الأشخاص من ذوي الإعاقة ولا تحول بينهم وبين حصولهم على حقوقهم.

العيش باستقلالية في المجتمع

- وضع خطة واضحة لإغلاق دور الرعاية الداخلية الكبرى وتوفير خدمات أكثر في المجتمع.

- العمل على ذلك بصورة عاجلة من أجل الأطفال ذوي الإعاقة.

- العمل على إغلاق مركز الرعاية الداخلي المتواجد في الصباحية والعمل على توفير حياة كريمة وذات خصوصية الى حين أن يتم ذلك.

الصحة

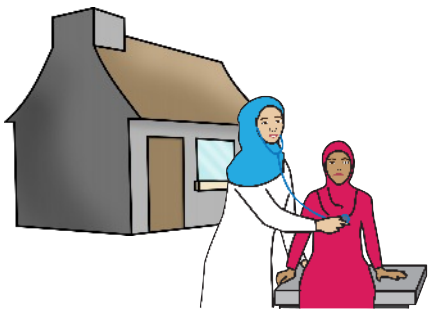

- إنشاء خدمات أكثر في المجتمع حتى يحصل الأشخاص من ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية الجيدة بالقرب من مساكنهم ووضع خطة قومية لتوفير التقنيات المساعدة التي تعمل على إبقائهم بصحة جيدة ومستقلين.

- التأكد من حصول الأشخاص على العلاج بناء على رغبتهم فقط

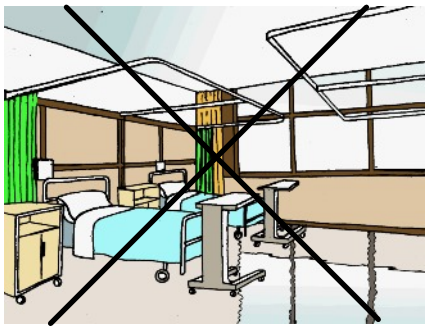

- إغلاق قسم الأمراض العقلية بالمستشفى الذي يعيش فيه أشخاص لسنين عديدة.

اتخاذ القرارات

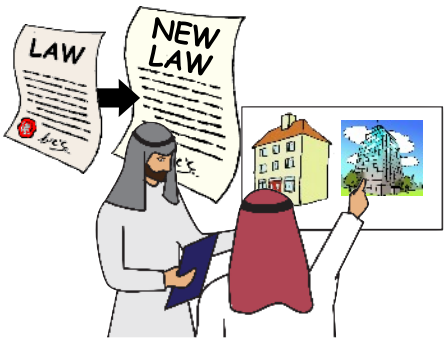

- عمل التغييرات اللازمة في القانون لكي يحق للأشخاص من ذوي الإعاقة اتخاذ قراراتهم مع الحصول على كل الدعم الذي يلزمهم

- تدريب الأشخاص من ذوي الإعاقة وأسرهم والسلطات القضائية والقضاة والموظفين وجميع الخدمات على مشاركة ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

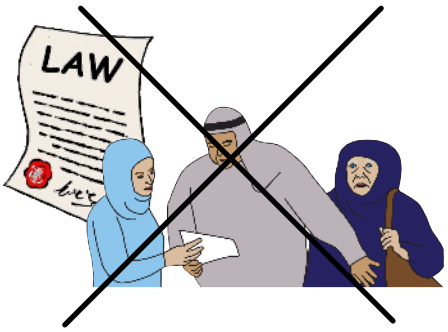

- التخلص من أي قانون يعمل على سلب الشخص حقه في اتخاذ قراراته الشخصية. والتخلص أيضا من القوانين التي تعطي أي شخص الحق في اتخاذ القرار بالنيابة عنهم

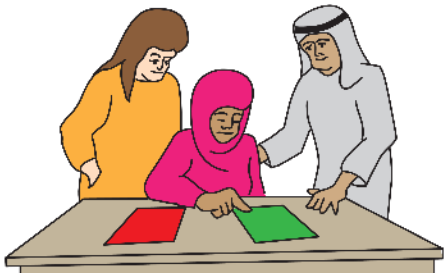

- العمل على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة حسب حاجتهم لفهم القرارات التي تخصهم والمشاركة في اتخاذها.

اللجوء للقضاء ونظام العدالة

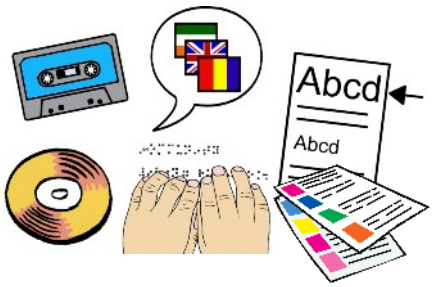

- التأكد من تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات من الشرطة والمحاكم وبطريقة مناسبة لحالتهم.

- عمل التغييرات اللازمة في المحاكم وفي طرق تعاملها مع الأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من المشاركة

العمل مع الأمم المتحدة ودول أخرى

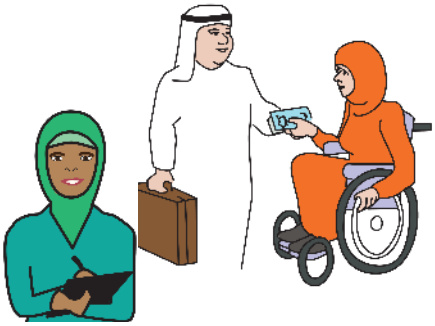

- التأكد من أن الحكومة تمول فقط مشروعات الدول الأخرى التي تضم وتدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- يجب على فريق الأمم المتحدة المتواجد في دولة الكويت مساعدة الحكومة على الالتزام باتفاقية الإعاقة

- التأكد من ترابط الخطط الموضوعة من فريق الأمم المتحدة لضم الأشخاص ذوي الإعاقة وتعيين أشخاص من ذوي الإعاقة ليعملوا معه

٧. معاني المفردات

سهلة الوصول: يسهل فهمها والوصول إليها واستخدامها.

تقنية مساعدة: أجهزة تبديل ومعدات أخرى تساعدك للتواصل أو إنجاز المهام.

الوصف الصوتي: هو وجود شخص يعمل على وصف ما يحدث كي يتمكن المكفوفون من فهم البرامج التلفزيونية أو المسرحيات.

الاعانات: مبلغ من المال تمنحه الحكومة للأشخاص الذين يحتاجون المساعدة بسبب الإعاقة أو عدم قدرتهم على العمل.

البدون: أشخاص يعيشون في دولة الكويت ولكن لا يحصلون على نفس حقوق المواطنين لأن الحكومة تعتبر تواجدهم في الدولة غير قانوني.

اتفاقية: معاهدة قانونية بين دول مختلفة.

معاش الاعاقة: مبلغ من المال تدفعه الحكومة أو صاحب العمل للأشخاص الغير قادرين على العمل.

التمييز: إساءة معاملة الأشخاص بسبب حالتهم، مثلا بسبب الإعاقة.

الانتخابات: طريقة منظمة لاختيار شخص أو التصويت له كي يكون عضوا في الحكومة المحلية أو القومية.

الأهلية القانونية: حق من تعدى سن ال١٨ عاما في اتخاذ القرارات القانونية أو عقد اتفاقيات قانونية.

المجلس القومي لحقوق الإنسان: هو منظمة مستقلة تعمل على التأكد من أن الحكومة تعمل باتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان

المدرسة الابتدائية: هي مدرسة تضم الأطفال بين سن ٥ أعوام و١١ عاما

التسجيل: وجود اسم الشخص على لائحة رسمية وذلك عادة لغرض الحصول على الخدمات أو الدعم.

الحقوق: مبادئ تبين ما يُسمح للشخص بفعله أو باقتنائه. مثل الحق في التصويت أو استخدام خدمة ما أو الحق في التعليم. لا يجب سلب الحقوق من الأشخاص. يتم وضع الكثير من الحقوق ضمن القوانين ليحصل الأشخاص على حماية إضافية.

حقوق الإنسان: الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يحصل عليها كل إنسان على وجه الأرض. مثل المعاملة بإنصاف ومساواة واحترام.

الصحة الجنسية: الحق في التمتع بحياة جنسية آمنة بسلامة وعافية.

لغة الإشارة: الطريقة التي يستخدمها الصم للتواصل باستخدام إشارات باليد وحركات بالجسم

ترجمه لغة الإشارة: ترجمة ما يقوله الشخص إلى لغة الإشارة أو من لغة الاشارة إلى الكلام المنطوق.

الصورةالنمطية: تكوين أفكار نمطية عن مجموعة او نوع من الأشخاص بدون التعرف عليهم.

الحماية الاجتماعية: تمنح الجميع فرص متساوية في الحياة، مثل الحصول على الغذاء الكافي والرعاية الصحية الأساسية والذهاب الى المدرسة أو الحصول على المال للإنفاق على أشياء.

التصويت: طريقة رسمية للاختيار بين شخصين أو أكثر في الانتخابات الخاصة بالحكومة المحلية أو الوطنية.

شاهد: الشخص الذي عنده معلومات أو يستطيع رواية ما حدث

شكر وتقدير

هذه الأوراق من تصميم وإنتاج خدمات EasyRead لدى Inspired Services Publishing Ltd. وهي خاصة بالأمم المتحدة

مصدر ISL147 ١٩ ديسمبر ٢٠١٩

www.inspiredservices.org.uk

مطابقة لمواصفات EasyRead الأوروبية.

- Your Voice Counts
لتبسيط معلومات EasyRead

تحتوي الرسومات على مواد من Inspired EasyRead Collection ولا يمكن استخدامها دون تصريح خطي من قبل Inspired Services.

www.inspired.pics